

# النواسخ الحرفية بين ابن عقيل والأشموني في شرح الألفية (دراسة وصفية تحليلية لمكونات الجملة في اللغة العربية)

جمال الدين متوكل منصور الحسن، قسم اللغة العربية، جامعة وادي النيل

## مستخلص

هدفت هذه الورقة إلى تحديد أوجه الخلاف بين ابن عقيل والأشموني في أبواب النواسخ الحرفية من شرح ألفية ابن مالك، معتمداً على المنهج التحليلي. لم يتعصب الشارحان لمدرسة بعينها، على أن الأشموني كان أكثر ميلاً للبصريين فقد وافقهم في مسألتين، فذهب إلي القول ببناء اسم للنافية مبني لا معرب، وقال بزيادة الـام في خبر إن ولكن، على حين اكتفى ابن عقيل بعرض الخلاف دون ترجيح، كذلك لم يتعصب الشارحان للجمهور ضد من خالفهم؛ فقد وافقهم ابن عقيل في مسألة واحدة هي منعهم إعمال (لا) في المعرفة. وافق الأشموني الجمهور في مسألة، فجاز تقديم معمول خبر إن إن كان شبه جملة علي اسمها ومنعه ابن عقيل، و خالف الشارحان ابن مالك في مواضع كثيرة مما يستدل به على تمرد شخصيتيهما، وأخذاً عليه كثيراً من المآخذ؛ أهمها اختلاف قوليه في المسألة بين الألفية وغيرها من مؤلفاته، وكانت مآخذ الأشموني أكثر من مآخذ ابن عقيل، وأوردا جملة من ملاحظات التصويب والتعقب. وقد كان الأشموني أكثر اهتماماً بتفصيل آراء النحويين، فكثرت تفاصيل المسائل النحوية في شرحه.

## كلمات المفتاحية:

التركيب - المعنى - السياق - الوظيفة

## Abstract

Using analytical method, the researcher targets at determining the differences in views between IBN-Aquil and AL-Ashmoony in the subject of AL-nwasikh ALharfia in their interpretation of ALfiat Ibn Malik. No one of the two interpreters stood in fanaticism to support any one of the two rival grammar schools but Ashmoony appears to be more inclined to the "Basrian school", where he agreed with them on two different matters that the Kofe's school would not agree with . As for IBN- Aquil, he joined the Basrians on only one debated questions .and he kept away from dealing with all other points that were in dispute between the Basrians and Kofes. Both interpreters counterpoise between the congregation and the grammarians who were opposing their views. IBN-Aquil was in an agreement with the congregation, on one of questionable matters . For the rest of the debatable questions he is seen to have kept himself away without speaking his mind. On the

other hand, AL-Ashmoony agreed with the congregation on one of the points argued and , while refraining from giving any thoughts about one. Both scholars opposed IBN-Malik in his dealing with so many grammatical issues. This strict opposition to IBN-Malik shows how independent and unique those men were. They had a lot to take against him. The most significant of which was his self contradiction on one of the grammatical issues in his ALFIA and some other written works of his, in general, AL-Ashmoony picked out more drawbacks in IBN-Malik's works than what IBN-Oquail did The two scholars recorded many corrective remarks and elaborations on IBN-Malik's work, and there we can detect that AL-Ashmoony was much more particular about verifying and detailing other grammarian's ideas. so, many minute details can be traced in explanations that are associated with the different topics.

2/ ما موقف شارحين من آراء جمهور

النحويين.

3/ هل كانا مجرد شارحين للألفية، أم كانت

لهما آراء تميزهما عن صاحبهما.

تقوم هذه الدراسة علي المنهج التحليلي. و كان

السبب في اختيار هذا الموضوع هو اختلاف

شراح الألفية، مما دعاني لتناول شارحين

مشهورين عليها، ولما وجدت مادة الخلاف

بينهما كثيرة بدأ لي أن أقصر الدراسة علي

النواسخ الحرفية. أما الدراسات السابقة فلم

أجد دراسة سابقة تتناول الموضوع علي هذا

النحو. أما أهم مراجع الدراسة هي كتب

الخلاف النحوي المشهورة، ومنها: همع الهوامع

في شرح جمع الجوامع للسيوطي، والإنصاف

في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين لابن الأنباري، وارتشاف الضرب

من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، وكتب

المتقدمين ومنها: كتاب سيبويه، والمقتضب

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام

علي أشرف المرسلين.

يتناول البحث أوجه الاختلاف بين ابن

عقيل والأشمووني في النواسخ الحرفية من

شرحيهما علي ألفية ابن مالك، يدرس هذا

الموضوع في ثلاثة مباحث، هي: الحروف

العامة عمل ليس، وإن وأخواتها ثم لا التي

لنفي الجنس. تتمثل مشكلة الدراسة في تتبع

في مواضع الاختلاف، وموقف شارحين تراث

البصريين والكوفيين، ومن الناظم. وتهدف

الدراسة إلي معرفة مواضع الاختلاف وأسبابه.

وتتبع أهمية الدراسة من كونها تلفت النظر

إلي الألفية وشروحها المختلفة التي تدل علي

رقي العقل العربي في الرس النحوي. وتحاول

الدراسة الإجابة علي الأسئلة التالية :

1/ هل انحاز أحد شارحين لمدرسة نحوية

بعينها، انحيازاً متعصباً.

في النكرات أعملت كليس (لا) وقد تلي (لات) و(إن) ذا العملا

يشترط الناظم هنا أن يكون معمول (لا) نكرة، وقد أخذ عليه ابن عقيل مخالفته هذا الشرط في غير الألفية، قال: وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للناطقة الجعدي:

بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبَعْتَهَا

تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فَوَادِيَا  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا

سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

واختلف كلام المصنف في هذا البيت، فمرة قال: أنه مؤوّل، ومرة قال: إن القياس عليه شائع (ابن عقيل 1999م/315-316)، وقد أخذ الأشموني على الناظم أيضاً تردده في بيت الناطقة الجعدي؛ قال: «تردد الناظم في هذا البيت، فأجاز في التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية؛ فقال: (يمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصباً باغياً على الحال؛ على تقدير: لا أرى باغياً؛ فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يُجعل مبتدأ والفعل المقدر بعده ناصباً باغياً على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل؛ لدلالته عليه، ونظائره كثيرة منها قولهم: حُكِمَك مُسَمَّطاً؛ أي مثبتاً؛ فجعل مُسَمَّطاً، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل؛ فإن يعامل (باغياً) بذلك، وعامله فعل أحق وأولي (الأشموني د.ت.ط. الأشموني 1/398-399) قول ابن عقيل «وزعم بعضهم... يدل على أنه يمنع إعمال (لا) في

لمبرد، إضافةً إلي ألفية ابن مالك نفسها، وشروحها المختلفة، كالشرحين موضع الدراسة، وشروح ابن الناظم وابن هشام، وشرح التصريح علي التوضيح للشيخ الأزهرى، وحاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، وكتب ابن مالك الأخرى مثل شرح التسهيل وشرح الكافية. وقد واجهت هذا البحث مشكلة تمثلت في صعوبة الحصول علي المصادر والمراجع، لتفرقتها في المكتبات العامة والخاصة.

مشكلة الدراسة:

الاختلاف والخلاف والمخالفة تعني في اللغة المضادة وعدم الاتفاق؛ قال ابن منظور: «والخلاف المضادة» (ابن منظور، د.ت.ط. 90/9) وقال الفيروزآدي: «واختلف ضد اتفق (الفيروزآدي، د.ت.ط. 143/3). أما في المصطلح، فعرفه المناوي: «أن ينهَج كل شخص طريقاً مغايراً للآخر في حاله أو أقواله (المناوي، 1990م/322) وذكر أن الخلاف والاختلاف «يؤديان إلي مطلق المغايرة في القول، أو الرأي، أو الحالة، أو الهيئة، أو الموقف، ويشتملان على المنازعة والمجادلة (المناوي 1990م/322). والاختلاف بين النحويين أمر شائع، تدل عليه كثرة المصنفات التي ألفت في هذا الباب؛ فقد ذكر المؤرخون عدداً من الكتب.

المبحث الأول: الحروف التي تعمل عمل ليس:

اختلف الشارحان في (لا) و(لات):

أولاً: (لا النافية): في إعمال (لا) عمل ليس في النكرات دون المعارف، قال ابن مالك (ابن مالك 2003م/44):

أو قلته، واكتفى بذكر شروط إعمالها عند الحجازيين (ابن عقيل 1999م/1/312-316) ذكر السيوطي في إعمال (لا) أقوالاً: أحدها، وهو المشهور أنها تعمل ك(ما)، وإلحاقاً بليس كقوله:

تعزّ فلا شئٌ على الأرض باقياً

ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع م10 بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً،

وعليه أبو الحسن. الثالث: أنها أُجريت مجرى

ليس في رفع الاسم خاصة، ولا

تعمل في الخبر شيئاً، وعليه الزّجاج، واستدل

بأنه لم يُسمع النصب في خبرها

ملفوظاً به كقوله: مَنْ صَدَّ عن نيرانها

فأنا ابنُ قيسٍ لا برأح

... وعلى الأول قال ابن مالك: عملها أكثر من

عمل (إن) وقال أبو حيّان: الصواب عكسه؛ لأن

(إن) قد أُمِّلت نثراً ونظماً، و(لا) إعمالها

قليل جداً، ولم يرد منه صريحاً إلا البيت

السابق، والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما القواعد

(السيوطي د.ت.ط.1/456-457). والبيت من

شواهد الأشموني، علّق عليه بأن الغالب على

خبر(لا) أن يكون محذوفاً، وأن بعضهم جعل

حذفه لازماً، ولكنه خالفهم فصحح تجويز

ذكره (الأشموني د.ت.ط.1/399) خلاصة

الأمر أن ما أخذه الأشموني على الناظم من

قوله بالتسوية بين (لا) و (ليس) في العمل

صحيح؛ لأن ظاهر البيت يدل على ذلك، وشرح

ابن عقيل أيضاً يدل على ذلك، ويبدو أن إعمال

المعرفة؛ فهو رأي صريح في المنع. بينما ختم

الأشموني نقله السابق بقوله: «هذا لفظه»

(الأشموني: د.ت.ط.1/399)، دون أن يُرَجَّح

واحداً من قوليه المختلفين. وهذا وجه خلاف

واضح بين شارحين. وما ذكره الأشموني في

نقله، هو ما أسماه الشارحان بالتأويل. أما

القياس، فيقصدان به قول الناظم في غير

الألفية: وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة

الجعدى ... والقياس على هذا شائع عندي

(ابن مالك 1990م/1/377) فالناظم يجوز

أعمال لا في المعارف قياساً على بيت النابغة،

دون أن يشير إلي تأويل. وأصل الخلاف في

هذه المسألة أشار له السيوطي: ولم يعتبر ابن

جنّي وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في

المعارف ... وتأوله الجمهور على أن الأصل: لا

أرى أنا باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير،

وباغياً حال (السيوطي د.ت.ط.1/457) إذن

يكون ابن مالك في قياسه متابعاً لابن جنبي ومن

معه، وفي تأويله موافقاً للجمهور. وعموماً فما

أخذه الشارحان على الناظم صحيح، لاختلاف

قوليه. ويبدو أن الصحيح في المسألة إعمال (لا)

في النكرات دون المعارف كما عليه الجمهور،

وعليه ابن عقيل، وابن مالك نفسه في الألفية.

ومما أخذه الأشموني على الناظم ما عبّر عنه

بقوله: «اقتضى كلامه مساواة (لا) ل(ليس)

في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل

ليس قليل، حتى منعه الفراء، وقد نبّه عليه في

غير هذا الكتاب (الأشموني د.ت.ط.1/399)

أما ابن عقيل فلم يبحث كثرة عمل (لا)،

استدل به على أن (لات) تعمل في أسماء الأحيان (الأشموني د. ت. ط. 1/401)، وقال فيه: أي وليس الأوان أوان صلح؛ فحذف المضاف إليه (أوان)؛ منوي الثبوت، وبني كما فعل بقبل وبعد إلا أن (أواناً) لشبهه بنزال وزناً بني علي الكسر ونون اضطراراً (الأشموني د. ت. ط. 1/401). وقد نسب العيني هذا البيت لأبي زييد بن حرملة الطائي النصراني، واستشهد به على ذات الوجه (العيني 2005م/1/485-488).

**المبحث الثاني: إن وأخواتها:**

**أولاً: ترتيب إن وأسمها وخبرها:**

قال فيه ابن مالك (ابن مالك 2003م/47):

وراع ذا الترتيب إلا في الذي

كليت فيها - أو هنا - غير البذي

يوجب ابن مالك هنا تقديم اسم إن وتأخير خيرها، إلا أن يكون شبه جملة، ولم يتعرض في بيته لمعمول الخبر في الترتيب، وتعرض له ابن عقيل؛ قال: ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، إذا كان غير ظرف ولا جار و مجرور نحو: إن زيدا أكل طعامك؛ فلا يجوز إن طعامك زيدا أكل. وكذلك إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً مجروراً نحو: إن زيدا واثق بك، أو جالس عندك؛ فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقول: إن بك زيدا واثق أو إن عندك زيدا جالس، وأجازه بعضهم (ابن عقيل 1999م/1/349) تعرض الأشموني أيضاً للترتيب، قال: حكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، أو جاراً و مجروراً نحو: إن عندك

(لا) عمل ليس قليل، كما ذكره أبو حيّان. ثانياً: لات : في إعمال (لات) في الحين، قال ابن مالك (ابن مالك 2003م/44):

وما ل(لات) في سوى حين عمل

وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

قال ابن عقيل: «أشار بقوله: وما للات في سوى حين عمل إلى ما ذكره سيوييه من أن (لات) لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس؛ فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان؛ فتعمل في الحين، وفيما رادفه ... وكلام المصنف محتمل القولين، وجزم بالثاني في التسهيل (ابن عقيل 1999م/1/319-320). ولم يرجح ابن عقيل أحد القولين، فلم ينص على أنها تعمل في لفظ الحين، كما لم ينص على أنها تعمل فيما رادفه، وخلافاً لابن عقيل لم ير الأشموني، أن بيت الناظم يحتمل القولين بل حمّله على حذف المضاف؛ قال: وما للات في سوى اسم حين عمل، أي زمان عمل؛ بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو: حين، وساعة وأوان (الأشموني: د.ت.ط) والصحيح ما ذكره الأشموني، ويعضده ما ذكره ابن مالك في التسهيل، قال: ولم تستعمل لات إلا في الحين، أو مرادفه، مقتصراً بها على الحين كل (ابن مالك 1990م/1/377) من شواهد الأشموني قول الشاعر:

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

زيداً مقيماً، وإنّ فيك عمراً راغباً» (الأشموني د.ت.ط.1/426-427). إن ابن عقيل يمنع تقديم معمول الخبر، إن كان هذا المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وهو أمر جائز عند الأشموني، واستدل بقول الشاعر (الأشموني د.ت.ط.1/427):

فلا تُلحني فيها فإنّ بحبها  
أخاك مصابُ القلب جمُّ بلا بله

والشاهد أورده ابن عقيل؛ استدل به مخالفوه (ابن عقيل 1999م/349) وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه لقاتل (سيبويه د.ت.ط.2/133) في هذا الخلاف يقول السيوطي: ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يُقال: إنّ طعامك زيداً آكلٌ بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما، ومنع الأخفش ذلك وقصره على السماع (السيوطي د.ت.ط.1/494)، والأخفش المذكور هو الأوسط سعيد بن مسعدة، من هنا نعلم أن ابن عقيل يتابع الأخفش في هذه المسألة. وقال أبو حيان: في جواز ذلك خلاف، وصح أصحابنا المنع، والصحيح الجواز ففي كتاب سيبويه: وتقول إنّ بك زيدا مأخوذاً، وإنّ فيك زيدا لراغب، وأنّ اليومَ زيداً منطلقاً؛ كأنك لم تذكر بك ولا فيك ولا اليومَ (أبو حيان 1998م/3/1244) قال سيبويه: «فألغيتها ها هنا كما ألغيتها في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) أي (فيك) و(بك). وقال: «ولا تُلغِي (اليومَ) كما ألغيته في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) وشرح فكرة الإلغاء: «وتقول:

إنّ زيداً لفيها قائماً، وإن شئت ألغيت لفيها؛ كأنك قلت: إنزيداً لقائماً فيها» (سيبويه د.ت.ط.2/133) ويبدو أن الصحيح هو تجويز تقديم معمول الخبر إن كان ظرفاً، أو جاراً أو مجروراً؛ لأنه يُتوسع فيهما دون غيرهما، كما ذكروا، ولعل التوسع هو نفسه ما عناه سيبويه بحديثه عن الإلغاء. وقد أخذ الأشموني على ابن مالك أنه صرح بتجويز تقديم معمول إنّ وأخواتها على الاسم، إن كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً في غير الألفية (الأشموني د.ت.ط.1/426-427). وقد علل ابن مالك ترتيب المبتدأ والخبر: «هذه الأحرف لما كانت فروعاً لـ(كان) في عمل الرفع والنصب، فُدم معهن النصبُ على الرفع تنبيهاً على الفرعية؛ لأنّ الأصل تقديم الرفع» (ابن مالك 1990م/2/8). وقال: «فإن كان الخبر ظرفاً، أو مجروراً جاز تقديمه؛ لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم علي الخبر، إلا أن الظرف، والجار والمجرور يُتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما... والأصل في الظرف الذي يلي إن أو إحدى أخواتها أن يكون مُلغياً؛ أي غير قائم مقام الخبر نحو: إنّ عندك زيداً مقيماً... أما القائم مقام الخبر فجديراً بالألغيتها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتُفِرَ إيلاؤه إيّاها التفاتاً إلي الأصل» (ابن مالك 1990م/2/12). ويفهم من هذا الكلام أن ابن مالك يُجوز تقديم معمول الخبر، فمثاله: إنّ عندك زيداً مقيماً، شاهد على ذلك. وهذا هو مذهب الجمهور، وعليه الأشموني، أما ابن

زيداً مقيماً، وإنّ فيك عمراً راغباً» (الأشموني د.ت.ط.1/426-427). إن ابن عقيل يمنع تقديم معمول الخبر، إن كان هذا المعمول ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، وهو أمر جائز عند الأشموني، واستدل بقول الشاعر (الأشموني د.ت.ط.1/427):

فلا تُلحني فيها فإنّ بحبها  
أخاك مصابُ القلب جمُّ بلا بله

والشاهد أورده ابن عقيل؛ استدل به مخالفوه (ابن عقيل 1999م/349) وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه لقاتل (سيبويه د.ت.ط.2/133) في هذا الخلاف يقول السيوطي: ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يُقال: إنّ طعامك زيداً آكلٌ بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما، ومنع الأخفش ذلك وقصره على السماع (السيوطي د.ت.ط.1/494)، والأخفش المذكور هو الأوسط سعيد بن مسعدة، من هنا نعلم أن ابن عقيل يتابع الأخفش في هذه المسألة. وقال أبو حيان: في جواز ذلك خلاف، وصح أصحابنا المنع، والصحيح الجواز ففي كتاب سيبويه: وتقول إنّ بك زيدا مأخوذاً، وإنّ فيك زيدا لراغب، وأنّ اليومَ زيداً منطلقاً؛ كأنك لم تذكر بك ولا فيك ولا اليومَ (أبو حيان 1998م/3/1244) قال سيبويه: «فألغيتها ها هنا كما ألغيتها في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) أي (فيك) و(بك). وقال: «ولا تُلغِي (اليومَ) كما ألغيته في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) وشرح فكرة الإلغاء: «وتقول:

فلا تُلحني فيها فإنّ بحبها  
أخاك مصابُ القلب جمُّ بلا بله

والشاهد أورده ابن عقيل؛ استدل به مخالفوه (ابن عقيل 1999م/349) وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه لقاتل (سيبويه د.ت.ط.2/133) في هذا الخلاف يقول السيوطي: ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يُقال: إنّ طعامك زيداً آكلٌ بالإجماع، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما، ومنع الأخفش ذلك وقصره على السماع (السيوطي د.ت.ط.1/494)، والأخفش المذكور هو الأوسط سعيد بن مسعدة، من هنا نعلم أن ابن عقيل يتابع الأخفش في هذه المسألة. وقال أبو حيان: في جواز ذلك خلاف، وصح أصحابنا المنع، والصحيح الجواز ففي كتاب سيبويه: وتقول إنّ بك زيدا مأخوذاً، وإنّ فيك زيدا لراغب، وأنّ اليومَ زيداً منطلقاً؛ كأنك لم تذكر بك ولا فيك ولا اليومَ (أبو حيان 1998م/3/1244) قال سيبويه: «فألغيتها ها هنا كما ألغيتها في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) أي (فيك) و(بك). وقال: «ولا تُلغِي (اليومَ) كما ألغيته في الابتداء» (سيبويه د.ت.ط.2/133) وشرح فكرة الإلغاء: «وتقول:

قوله: ولكنني من حبها لعميد» (الأشْموني د. ط1/436-438)، والقراءة المذكورة في الآية العشرين من سورة الفرقان، وهي قراءة سعيد بن جبير كما نقل ابن هشام (ابن هشام 1972م/307). قال ابن الأنباري في احتجاج الفريقين: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس؛ أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها؛ قال الشاعر:

ولكنني من حُبِّها لعميدُ

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن): إن زِيدَتْ عليها (لا) و(الكاف)؛ فصارت جمعها حرفاً واحداً... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التوكيد، أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم اللام في خبر لكن، وذلك لأنه إن كانت لام التوكيد؛ فلام التأكيد إنما حَسُنَتْ مع (إن) لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدةٍ منهما للتأكيد، وأما لكن فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم فإنما حَسُنَتْ مع (إن)، لأن (إن) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها» (ابن الأنباري 2002م/171-173)، ووصف نصف البيت الذي احتج به الكوفيون بأنه: «شاذ لا يُؤخذ به؛ لقلته، وشذوذه، ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم» (ابي الأنباري

عقيل فقد منعه وفاقاً للأخفش. والصحيح في ظني رأي الجمهور، والتعليل الذي ساقه سيبويه يُقوّي تجويز أن يلي إن وأخواتها معمول خبرها. ثانياً: دخول اللام في خبر لكن:

قال ابن مالك (ابن مالك 2003م/48):

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ

لأَمْ ابتداءً نحو: إني لو زِرُّ

لم يتعرض ابن مالك هنا لدخول اللام في خبر لكن، وفي ذلك خلاف عرضه ابن عقيل: وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام؛ فحقها أن تدخل على (إن) نحو: لأن زيداً قائمٌ، لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأخروا اللام إلى الخبر، ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات إن، فلا تقول: لعل زيداً لقائمٌ، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر (لكن)، وأنشدوا:

يُلومونني في حُبِّ ليلي عَوَازِلي

ولكنني من حُبِّها لعميدُ

وخرّج على زيادة اللام» (ابن عقيل 1999م/363-365). لكن ابن عقيل لم يرجح التجويز أو التخريج على زيادة اللام، وإنما عرض الخلاف. أما الأشْموني فقد كان واضحاً في الحكم بزيادة اللام في غير خبر (إن)، قال: «اقتضى كلامه أنها لا تصحب غير خبر إن المكسورة، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يُحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة السلف: (إلا أنهم لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)، بفتح الهمزة، وأجازه المُبرِّد، وما حكاه الكوفيون من

ثالثاً: دخول اللام في خبر إن المنفي:  
قال ابن مالك (2003م 48):  
ولا يلي ذي اللام ما قد نُفياً  
ولا من الأفعال ما كرّضني  
قال ابن عقيل: إذا كان خبر إن منفيّاً لم تدخل  
عليه اللام، فلا تقول: إن زيداً لما يقوم، وقد  
ورد في الشعر (ابن عقيل 1999م 1/368)،  
وأورد شاهداً لذلك وهو قوله (ابن عقيل  
1999م 1/368):  
وأعلم إن تسليمًا ترُكاً  
للا متشابهان ولا سواءً  
بينما قال الأشموني بعد أن أورد ذات البيت:  
لا تدخل هذه اللام على منفي إلا ما ندر  
(الأشموني د.ت.ط. 1/439). يلاحظ أن ابن  
عقيل روي البيت بكسر همزة (إن) وخرجه  
على الضرورة بينما رواه الأشموني بفتح همزة  
(أن) ووصفه بالندرة. وهذا البيت أوردته  
السيوطي بكسر همزة (إن) وذكر دخول اللام  
في خبرها نادر (السيوطي د.ت.ط. 1/506)،  
وأوردته أبو حيان بفتح همزة وخرجه على  
الضرورة، (أبو حيان 1998م 5/2397) ورواية  
كسر همزة (إن) لا إشكال فيها في أصل دخول  
اللام على خبر إن، لكن سبب منع دخول اللام  
هنا هو نفي الخبر. ولا إشكال عند الكوفيين في  
أصل دخول اللام في خبر أن المفتوحة، وإنما  
سبب المنع في البيت هو أيضاً نفي الخبر.  
واجتمع موجبا المنع في رواية الأشموني؛ أي  
دخول اللام في خبر أن المفتوحة والنفي ولذلك  
وصف البيت بالندرة.

(2002م 174)، كما وصف قياسهم (لكنّ) على  
(إن)؛ لأنها مركبة منها ومن (لا والكاف) بأنه:  
«مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى» (ابن  
الأنباري 2002م 174). ونقل السيوطي أيضاً  
تخريج الجمهور لهذا الشاهد على الشذوذ، أو  
زيادة اللام (السيوطي د.ت.ط. 1/506-507).  
وقال فيه ابن هشام: «ولا يُعرف له قائل ولا  
تتمة، ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام،  
أو على أن الأصل: (ولكن إنني) ثم حُذفت  
الهمزة تخفيفاً، ونونٌ لكنّ للساكنين» (ابن  
هشام 1972م 385)، والسيوطي أورد نصف  
البيت، كما أوردته الأشموني، ولم ينسبه لقائل  
وفيه (لعميد) (السيوطي د.ت.ط. 385). بدلاً  
من (لكميد) في رواية ابن الأنباري. وقائله  
أيضاً مجهول عند العيني، الذي ذكر أيضاً أنه  
لا تُحفظ له تتم، (العيني 2005م 2/54) وقد  
يُقال من أين جاء ابن عقيل بهذا الشاهد بيتاً  
كاملاً، ومن الجائز الجواب أنه وقف على ما  
لم يَقِفْ عليه غيره، وهو رجل ثقة، ولكن على  
التسليم بالبيت؛ فهو مجهول القائل حتى عند  
ابن عقيل، ويجوز تخريجه على زيادة اللام  
للأدلة القوية التي ساقها البصريون. أما قراءة  
بعض السلف للآية العشرين من سورة الفرقان،  
فقد قال فيها أبو حيان: «وَقُرئَ (أنهم)، بالفتح  
على زيادة اللام» (أبو حيان 1992م 8/94)، في  
المقابل قال الشوكاني في القراءة المشهورة:  
بكسر إن، لوجود اللام في خبرها، كما تقرر في  
علم النحو، وهو مجمع عليه عندهم (الشوكاني  
1984م 4/68).

### المبحث الثالث : لا النافية للجنس :

#### أولاً: في عمل (لا) النافية للجنس:

قال ابن مالك (ابن مالك 2003م 51-52):

عَمَلٌ إِنَّ أَجْعَلَ لَلا فِي نَكْرَةٍ

مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مَكْرَرَةً

وَرَكَّبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحاً: كَلا

حَوْلَ، وَلَا قُوَّةَ ..... .

ظاهر كلام ابن مالك أَنَّ (لا) تعمل عمل إِنَّ،

وفي عملها في الاسم المفرد خلاف، قال فيه ابن

عقيل: (ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف؛

فيدخل فيه المثني والمجموع، وحكمه البناء على

ما كان يُنصب به؛ لتركيبه مع (لا) وصيرورته

معها كالشئ الواحد؛ فهو كخمسة عشر، ولكن

محلّه النصب بلا؛ لأنه اسم لها ... وذهب

الكوفيون والزجاج إلى أن (رجل) في قولك: (لا

رجل) معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، وذهب

المبرد إلى أن (مُسَلِّمِينَ) و(مُسَلِّمِينَ) معربان

(ابن عقيل 1999م 8/2)، ولم يقل ابن عقيل

بتفضيل البناء، ولا القول بالإعراب، وإنما

اكتفى بعرض الخلاف، كما لم يعلّق على ما قاله

المبرد. في المقابل قال الأشموني: «وهذه فتحة

بناء على الصحيح» (الأشموني د.ت.ط. 9/2).

ثم علل البناء: «إنما بُني والحالة هذه لتضمنه

حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل في الدار، مبني

على جواب سؤال سائل مُحَقِّقٍ أَوْ مُقَدِّرٍ، سأل

فقال: هل من رجل في الدار، وكان من الواجب

أن يقال: لا مِنْ رجل في الدار، ليكون الجواب

مطابقاً للسؤال، إلا أنه لما جرى ذكْرٌ مِنْ في

السؤال استغْنِي عنه في الجواب فحُذِفَ؛ فقيل:

لا رجل في الدار؛ فتضمن (مِنْ) فُبْنِي لذلك،

وُبْنِي على الحركة إيداناً بعروض البناء، وعلى

الفتح لِحَفْتِهِ» (الأشموني د.ت.ط. 9/2-10)،

هذا الخلاف عرضه ابن الأنباري: ذهب

الكوفيون إلى أن المفرد النكرة المنفي بلا

معربٌ منصوبٌ، نحو: لا رجل في الدار، وذهب

البصريون إلى أنه مبني على الفتح (ابن

الأنباري 2002م 310). وما نسبته ابن الأنباري

للبصريين نسبته السيوطي لأكثرهم، إذ أخرج

منهم الجرمي، والزجاجي، والسيرافي،

والرّماني؛ الذين يقولون بإعراب المفرد مع

(لا) (السيوطي د.ت.ط. 527/1) ونقل السيوطي

نقض الجمهور لمذهب المبرد في إعراب المثني

والجمع بأنه: قال بينائهما في النداء فكذا هنا»

(السيوطي د.ت.ط. 527/1)، ونقل ابن هشام

تعليل المُبْرَدِ لإعراب المثني والجمع مع (لا)

وهو قوله: لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة

الحرف (ابن هشام 1972م 313-314)،

وانتقده بنقد الجمهور، قال: ولو صحَّ هذا

للزم البناء في يا زيدان، ويا زيدون، ولا قائل

به (ابن هشام 1972م 314)، ومن قبلُ قال

سيبويه: و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير

تثوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها،

وترك التثوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعِلَتْ

وما عَمِلَتْ فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة

عشر؛ وذلك أنها تشبه سائر ما يُنصب مما

ليس باسم، وهو الفعل، وما أُجْرِي مجراه؛ لأنها

لا تعمل إلا في نكرة (سيبويه د.ت.ط. 274/2).

ظاهر صدر عبارة سيبويه واضح في أن اسم

عقيل (1999م/2/9)، ثم ذكر أن بعضهم أجاز الفتح في مثله (ابن عقيل 1999م/2/10)، أما الأشموني فقد رواه بوجهين؛ كسر تاء (لذات)، وفتحها، ونقل عن ابن مالك قوله بأن الفتح أولى في جمع المؤنث السالم (الأشموني د.ت. ط. 12/2) وفي ذلك يقول ابن هشام: وعلى الكسرة في نحو: لا مسلمات، وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح، لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه ردٌّ على السيرافي والزجاج إذ زعما أن اسم (لا) غير العامل مُعرب، وأن توينه تُركٌ للتخفيف (ابن هشام 1972م/314). والبيت أورده السيوطي جزءاً منه ولم ينسبه (السيوطي د.ت. ط. 582/1) وأورده العيني كاملاً ونسبه لسلامة بن جندل السعدي (العيني 982005/2م) وعن رواية الفتح فيه، نقل ابن هشام عن ابن جني: «أنه لا يُجيز فتحه بصري إلا أبا عثمان» (ابن هشام 1995م/2/12)؛ أي المازني. وابن هشام مثل الأشموني فضل مذهب غالب البصريين، وعلل البناء: وعللة البناء تضمن معنى (من)، بدليل ظهورها في قوله: وقال ألا لا من سبيل إلى هند وقيل: تركيب الاسم مع الحرف خمسة عشرة (ابن هشام 1995م/2/14-15). وشاهد ابن هشام الأخير أورده الأشموني، مستشهداً به على ذات الوجه ولم ينسبه (الأشموني د.ت. ط. 4/2) ويبدو أن اسم (لا) يُبني على ما كان يُنصب به، لما قاله سيبويه من تركيبها مع اسمها، ولما ذكره من خصائص (لا)، ولما ذُكر من أن الفتح هو الحركة التي يستحقها المركب. وهذا ما عليه

(لا) عنده منصوب بها؛ حَمَلَهَا على (إن)؛ لكن الشروط التي ذكرها بعد ذلك من ترك التوين، وحَمَلَهَا على خمسة عشر، وأنها لا تعمل إلا في نكرة، وأنها لا تشبه الأفعال، وما يعمل عملها، يجعلنا نفهم أن اسم (لا) عنده مبني، وأنه لا يقصد بكلمة النصب ما يقصده منها المتأخرون، أو أن الموضع موضع نصب، لكن الاسم بُني على ما يُنصب به، لما ذُكر من خصائص (لا) وهذا الفهم ذهب إليه أبو حيّان الذي نسب لسيبويه القول بإعراب اسم (لا) (أبوحيان 1998م/3/1296). ثم قال: والقائلون إلى أنها حركة بناء جمهورهم على أن (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنياً، فهو في موضع نصب، وذهب قومٌ إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو وحده في موضع رفع؛ وبنائوه لتضمنه معنى (من)؛ لتركيبه مع (لا) إذ الأصل: لا من رجل (أبو حيّان 1998م/3/1296). ونقل أبو حيّان النتيجة العملية لمذهب المبرد في إعراب المثني والجمع وهي أنه: لا يجوز في نعتها إلا النصب على اللفظ، أو الرفع على الموضع (ابو حيّان 1998م/3/1296). وأورد الشارحان قول الشاعر (ابن عقيل 1999م/2/9) والأشموني د.ت. ط. 12/2) قول الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَاقِبُهُ

فِيهِ تَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

هذا البيت نسبه العيني لسلامة بن جندل السعدي (العيني 2005م/2/98)، أورده ابن عقيل برواية كسر تاء (لذات) شاهداً لمن قال: إن اسم (لا) يُبني على ما كان يُنصبُ به (ابن

أحدهما أنه نفي لكل من تسمي بهذا الاسم، فصار فيه عموم... والثاني أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكره تقديره: ولا مثل هيثم (أبوحيان 1998م/3-1307-1308). فتأويل الأشموني هو تأويل البصريين، وهو الصحيح في ظني، فإما أن تجعل المعرفة عامة، لا تدل على علم بعينه، أو تضاف إلي نكرة مبهمة لا تتعرف بالإضافة.

ثانياً: العامل في خبر (لا) النافية للجنس:

قال ابن مالك (ابن مالك 2003م/51):

فانصب بها مضافاً أو مضارعه

وبعد ذاك الخبر أذكر رافعه

ينص ابن مالك هنا على أن خبر (لا) مرفوع، لكنه لا ينص على الرفع له، وقد ذكر الأشموني أنه نصَّ على الرفع في التسهيل وهو (لا)؛ قال الأشموني: وأما الرفع فقال الشلويين: لا خلاف في أن (لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبها؛ فإن رُكِبَتْ مع الاسم المفرد، فمذهب الأخفش أنها هي أيضاً الرافعة له. وقال في التسهيل إنه الأصح. ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولم تعمل إلا في الاسم» (الأشموني د.ت.ط.2/8). قال ابن مالك: لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا، إذا لم يُركب الاسم معها، قُلت: وكذا مع التركيب على الأصح؛ فنبهت إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)؛ لأنَّ شبهها ب(إنَّ) ضَعُفَ حين تركيب وصارت كجزء الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، فمقتضى هذا

الجمهور وتابعهم الأشموني وعليه ظاهر بيت ابن مالك. أورد الأشموني قول الشاعر (الأشموني د.ت.ط.2/6): لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ وقول الشاعر (الأشموني د.ت.ط.2/6): يكدن ولا أميةً في البلاد.

استشهد بهما على إعمال (لا) النافية للجنس على تأويل، لدخولها على المعرفة، والأصل عنده أن تهمل مع المعرفة؛ فشرط إعمالها دخولها على نكرة (الأشموني د.ت.ط.2/6-7) والأمر كذلك عند ابن عقيل، إلا أنهما اختلفا في تأويل دخولها على المعرفة، فابن عقيل يقول: ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة؛ كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، التقدير: ولا مسمي بهذا الاسم لها» (ابن عقيل 1999م/2-6) ذكر الصبان أن العبارة من كلام عمر بن الخطاب في حق على بن أبي طالب رضي الله عنهما، ثم شرح عبارة الأشموني: فمؤول بأنه على تقدير مضاف، لا يتعرف بالإضافة، كلفظ مثل، أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور» (الصبان د.ت.ط.2/6) وإذا كان ذلك كذلك، وأحسبه كذلك، فالتأويلان مختلفان، أعنى تأويل ابن عقيل وتأويل الأشموني. وتأويل المعرفة بجعلها اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور يعود إلي سيبويه، الذي أنشد الشاهد الأول، وقال فيه: «جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين» (سيبويه 296/2 د.ت.ط.). وأنشد أبو حيان جزءاً من الشاهد وقال فيه: «هذا ونحوه عند البصريين مؤول بنكرة باعتبار وجهين:

عقيل هذا الخلاف: « إذا قُصِدَ بـ (ألا) التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشي إطلاق المصنف، ومذهب سيبويه أنه يبقى لها العمل في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاةً للابتداء، ومن استعمالها للتمني قولهم: ألا ماءً ماءً بارداً (ابن عقيل 1999م/23) ونقل من شواهد ذلك أيضاً قول الشاعر (ابن عقيل: 1999م/23):

ألا عُمَرَ وَلِيَّ مَسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ

فيرأب ما أثأت يد الغفلات

ولم يفصل ابن عقيل في خلاف المازني وسيبويه برأى، بخلاف الأشموني الذي انتصر لسيبويه، قال: « أما إذا قُصِدَ بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله:

ألا عُمَرَ وَلِيَّ مَسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ

فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخليل وسيبويه أن (ألا) هذه بمنزلة أتمني فلا خبر لها، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت.. وخالفهما المازني والمبرد، ولا حجة لهما في البيت إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة، ورجوعه فاعلاً، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً، ورجوعه مبتدأ مؤخرًا، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك (الأشموني د.ت.ط.21/22). يلاحظ أن الأشموني أضاف لسيبويه الخليل، وللمازني المبرد، وأضاف السيوطي لل خليل وسيبويه الجرّمي (السيوطي د.ت.ط.1/533) وقال:

أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعملوها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد. وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن ما استحققت (لا) به العمل ... باق فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب كما لم يضر (إن) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشئ واحد» (ابن مالك 1990م/55). وفائدة هذا الخلاف وضوحها أبو حيان: ثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: لا رجل ولا امرأة قائمان؛ فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك، وعلى قول الآخرين يجوز، وقوله:

فلا لغو ولا تأثيم فيها

على قول الأخفش لا يكون (فيها) إلا خبراً عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، وعلى القول الآخر يكون (فيها) خبراً عنهما (أبو حيان 1998م/3-1297-1298). وعلى كل فما أخذه الأشموني على الناظم من أنه لم يفصل القول في رافع الخبر صحيح، فقد نص في التسهيل على ما لم يذكره في الألفية، أما الأشموني نفسه فقد اكتفي بعرض المذهبين دون أن يأخذ بأحدهما، وكذلك فعل ابن عقيل (ابن عقيل 1999م/11/2). ثالثاً: حكم (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام:

قال ابن مالك (ابن مالك 2003م/53):

وأعط (لا) مع همزة استفهام

ما تستحق دون استفهام

لم يتعرض ابن مالك في هذا البيت لاختلافهم حول (ألا) إن دلت على تمني، وعرض ابن

على ذلك فنحن أمام نوعين: (ألا) التحضيضية البسيطة التي تختص بأن يليها الفعل، و(ألا) التي هي (لا) النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وهذه نفسها يقول فيها الأزهري: «والمعتمد عند سيبويه والخليل ملاحظٌ فيها معني الفعل والحرف، فهي بمنزلة أتمنى فلا خبر لها (الأزهري د.ت.ط.1/245) قوله: ملاحظٌ فيها معني الحرف يعيدنا إلى إعراب (لا)، ولأبي على الفارسي رأي نقله أبو حيان: «سأل ابن جنّي الفارسي: إذا كان قولك متمنياً: (ألا رجل) إنما هو على معني: ألا أحد، فهل تقول: إن (رجل) منصوب بنفس (لا)، أو هو منصوب بذلك الفعل المراد، ... قلت له: فأين التنوين؟ فقال: إذا جاز هذا مع الباء في (جئتُ بلا شيء) كان مع الفعل أجوز» (أبو حيان 1998م/3/1318). ورأي الفارسي هنا يخالف ما عليه سيبويه وأكثر البصريين. شاهد (ألا) التحضيضية أورده الأشموني أيضاً، ونقل الخلاف في بساطتها وتركيبها ولم يفصل فيه برأي كما نبه إلي أن (ألا) قد تأتي لمجرد التنبيه، وهي الاستفتاحية، وذكر أن الاستفتاحية ليست مركبة (الأشموني د.ت.ط.2/22-24). ويلاحظ أن الأشموني يهتم بتفصيل أقوال النحاة أكثر من ابن عقيل، فالأخير لم يناقش هذه المسائل. ومن اهتمام الأشموني هذا أنه أشار دون ابن عقيل إلى أن اسم (لا) النافية للجنس قد يُحذف، ويبقى الخبر مستشهداً لذلك بقولهم: لا عليك، وتأويله عنده، لا بأس عليك (الأشموني

«الفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على الاسم الأول، وعلى الخبر في الثاني» (السيوطي د.ت.ط.1/533) وأورد الشاهد ذاته بلا نسبة، وإعرابه عنده أن (مستطاع) خبر (رجوعه)، والجملة صفة (السيوطي د.ت.ط.1/533-534) في طبيعة (ألا) وخصائصها، يقول أبو حيان: أما (ألا) التي للتحضيض، وعبر عنه ابن مالك بالعرض، فظاهر كلام النحاة أنها مركبة من همزة الاستفهام و(لا) التي للنفي، دخلها معنى التحضيض، والذي أذهب إليه أنها بسيطة، وضعت لمعنى التحضيض، كما بسيطة إذا كانت للتنبيه والاستفتاح، وهذه خالفت في المعنى والحكم فلا يليها إلا الفعل ظاهراً. أو مقدرًا، وإن كان مما يُنَوَّن نحو قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

حملة الخليل على التحضيض، وأضمر الفعل؛ كأنه قال: ألا ترونني رجلاً، وزعم يونس والأخفش أنه نَوَّن مضطراً؛ حملاه على التمني، وأما التي للتمني فادّعي فيها التركيب لما بين النفي والتمني من المعنى؛ إذ كلاهما مفقود، لظهور بعض أحكام (لا) في (ألا) للتمني على مذهب سيبويه، وجميع أحكامهما على رأي المازني والمبرد» (أبو حيان 1998م/3/1318-1319). شطر البيت أورده العيني بلا نسبة وذكر أن سيبويه أنشده ولم ينسبه وتماهه (العيني 2005م/2/122):

الأرجلاً جزاه الله خيراً

يدل علي محصلة تبُّ

د.ت.ط.25/2).

### الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد فقد اكتمل هذا العمل الذي بدأته منذ أشهر عدة رغم المشاغل والصعاب وصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1. منع ابن عقيل إعمال (لا) في المعارف، وفاقاً للجمهور وابن مالك في الألفية، وخلافاً له في غيرها، و اكتفى الأشموني بعرض قوليه المختلفين دون ترجيح.

2. وأخذ الأشموني دون ابن عقيل على الناظم مساواته (لا) ب (ليس) في كثرة العمل، وأنه ذكر قلة عملها في غير الألفية.

3. رجح الأشموني عمل (لات) في الحين وما رادفه، وفاقاً لابن مالك في التسهيل، في حين اكتفى ابن عقيل بعرض الخلاف بين أنها تعمل في الحين وحده، أو فيه وفي ما رادفه.

4. منع ابن عقيل تقديم معمول خبر إنَّ وأخواتها على اسمها إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً و مجروراً، وفاقاً للأخفش، بينما جَوَّز الأشموني التقديم وفاقاً للجمهور، وقد أخذ الأشموني على الناظم أنه جَوَّز تقديم المعمول إن كان ظرفاً في غير الألفية.

5. حكم الأشموني بزيادة اللام في خبر لکن وأنَّ، وفاقاً للبصريين، و اكتفى ابن عقيل بعرض رأيهم في مقابل رأي الكوفيين بتجوز ذلك دون ترجيح.

6. وقصّر ابن عقيل دخول اللام على خبر إنَّ المنفي على الضرورة الشعرية على حين وصفه الأشموني بالندرة.

7. اسم لا النافية للجنس مبني على الصحيح عند الأشموني، وفاقاً للبصريين ولم يفصل ابن عقيل

بينهم وبين الكوفيين، الذين يقولون بإعرابه.

8. أخذ الأشموني على الناظم أنه لم ينصّ على رافع خبر لا النافية للجنس في الألفية، وأنه نصّ عليه في غيرها؛ وذكر أنه مرفوع بـ(لا)، وفاقاً للأخفش وخلافاً لسيبويه.

9. لم يكن الشارحان مجرد شارحين لألفية ابن مالك، يتبعانه في كل ما يقول، بل خالفه كل واحد منهما في بعض المواضع، وكانت لهما مآخذ على بعض آراء الناظم النحوية، غالبها في الإشارة إلى آراء أخرى خالف فيها الناظم ما ذهب إليه في الألفية؛ فهما يأخذان عليه اختلاف قوليه في المسألة الواحدة وما ذكره الأشموني في هذا الباب أكثر مما ذكره ابن عقيل. ومن ذلك نعلم أن العالم قد يغير ما قاله في مسألة بعينها إن بدا له فيها وجه آخر. وتدل كثرة ملاحظات التصويب والتعقب أيضاً على شخصية الشارحين. وقد كان الأشموني أكثر اهتماماً بتفصيل آراء النحويين، فكثرت تفاصيل المسائل النحوية في شرحه.

هذا والحمد لله في الأولي، وفي الآخرة، وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه إلي يوم الدين.

## المصادر والمراجع:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) الأزهرى، خالد بن عبد الله (د. ت. ط): شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت.
- (3) الأشموني، أبو الحسن نور الدين على بن محمد (د. ت. ط): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- (4) ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2002م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (5) أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (1998م): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة.
- (6) أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (1992م): البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت.
- (7) سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (د. ت. ط): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- (8) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د. ت. ط): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- (9) الشوكاني، محمد بن علي (1964م): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية وعلم التفسير، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
- (10) الصبان، محمد بن علي (د. ت. ط): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- (11) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين بن عقيل (1999م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- (12) العيني، محمود بن أحمد بن موسي (2005م): المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، ط1، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (13) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (د. ت. ط): القاموس المحيط، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- (14) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط2، و دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة (2003م).
- (15) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد (1990م): شرح التسهيل، ط1، تحقيق محمد بدوي المختون وعبد الرحمن السيد، دار هجر، القاهرة.
- (16) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرريقي (د. ت. ط): لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- (17) المنياوي، محمد عبد الرؤوف (1990م): التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رمضان الداية، دار الفكر، بيروت.

- (18) ابن هشام، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن يوسف (1995م): أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة.
- (19) ابن هشام، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن يوسف (1972م): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط3، دار الفكر، بيروت.